وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نشرة الصحافة

اليــوم:	الاثنين
التاريخ :	١٥-٤-٢٠٢٤

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حصر طعون التمييز المقيدة قبل 2015

85٪ نسبة الحضور في "العدل" والمحاكم

■ جابر الحمود

مع انتهاء عطلة عيد الفطر السعيد، عادت عجلة العمل في وزارة العدل ومحاكم الكويت الى العمل بطاقتها الكاملة ، فيما سجلت نسبة الحضور 85 ٪ حسب ما أكدته مصادر مسؤولة لـ "السياسة".

في الأثناء، واكبت " السياسة " بدء دوام الموظفين منذ الساعة الأولى، فيما كان لافتا تذمر الكثير من الموظفين بسبب محدودية الإجازة، فيما عمد البعض الى اشعال البخور في الممرات وتبادل الحلويات والتمور والقهوة وسط التهاني والتبريكات بانقضاء رمضان وعطلة عيد الفطر السعيد، وشغل البعض الآخر أوقاتهم بالحديث عن كيفية قضاء عطلة العيد والأماكن التي ارتادوها لاسيما المطاعم والمولات.

من جهتهم، باشر موظفو وزارة العدل الاداريون العمل في جميع الاقسام، فيما نظرت المحاكم الجلسات المقررة وفق الجدول وتابع عدد من المحامين الجلسات في جميع المحاكم، فيما البعض الآخر عمد إلى إنهاء إجراءات التقاضي الخاصة بموكليهم.

من جهة أخرى، أعلنت وزارة العدل الانتهاء من المرحلة الأولى من حصر طعون التمييز والفصل فيها والخاصة بالطعون المقيدة قبل 1 يناير 2015 والبدء في إنجاز المرحلة الثانية والخاصة بالطعون المقيدة قبل 1 يناير 2017.

وقالت الوزارة في بيان صحافي إنه في إطار الخطة المرسومة لبحث مشكلة تراكم الطعون أمام محكمة التمييز والمعالجات المقترحة لمواجهتها وبناء على قرار المستشار الدكتور عادل ماجد بورسلي رئيس محكمة التمييز رقم (4) لسنة 2024 قامت إدارة كتاب محكمة التمييز بحصر طعون التمييز التي تم قيدها قبل تاريخ 1 يناير 2015 وإعداد الكشوف الخاصة بكل نوع منها وعرض ما يخص كل دائرة من دوائر المحكمة عليها، وقد تم الفصل في هذه الطعون".

وأضافت الوزارة أنه تم البدء في إنجاز المرحلة الثانية من الخطة تنفيذاً لقرار المستشار الدكتور رئيس المحكمة رقم (21) لسنة 2024 والخاص بالطعون المقيدة قبل تاريخ 1 يناير 2017 وعرضها على دوائر المحكمة لفحصها ومن ثم الفصل فيها.

وأشارت إدارة كتاب محكمة التمييز إلى أنها على أتم الاستعداد لتلقي الطلبات من المتقاضين والمحامين الخاصة بتعجيل مواعيد نظر الطعون المقيدة أمام دوائر المحكمة قبل تاريخ 1 يناير 2017 في الجلسات المسائية للمحكمة ودوائر فحص الطعون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٥-٤-٢٠٢٤	٥	١٩٥٣٣

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بعد تجميد دوره سنتين وتأخر قرارات تعيين بعض المرشحين

«الديوان» يشارك في تحديد الميزانيات والدرجات الوظيفية لجميع الوزارات

مريم بندق

قالت مصادر لـ «الأنباء» إن ديوان الخدمة المدنية سيشارك وزارة المالية والجهات المعنية في تحديد الميزانيات والدرجات الوظيفية لجميع الوزارات والمؤسسات والجهات الحكومية.

وأوضحت أن مشاركة الديوان ستسهم في إثراء المناقشات حول عدد الدرجات المطلوبة لكل جهة بدقة نظرا لخبرته المتراكمة في ذلك، إلى جانب تحديد نوعية التخصصات المطلوبة وتحقيق التوازن بين جميع الجهات حتى لا تستنفد بعض الجهات ما خصص لها وتتأخر قرارات تعيين بعض المرشحين، وتتبقى درجات لدى جهات أخرى.

وأضافت أن قرار مشاركة الديوان جاء بعد سنتين من تجميد دوره التنسيقي بين ميزانية التوظيف السنوية واحتياجات كل جهة على حدة لتجنب استنفاد الدرجات لجهات محددة.

وردا على سؤال حول مدى إمكانية إحياء الاعتماد التكميلي للتوظيف، أجابت المصادر بأنه لا حاجة لعودة الاعتماد التكميلي للوزارات للسنة المالية 2024ـ2025 في ظل وضع الميزانيات والدرجات بدقة وحسب احتياجات كل جهة حكومية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٥-٤-٢٠٢٤	٣	١٧٠٥٥

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أول دوام في مجمع الوزارات عقب العطلة:

75% نسبة حضور موظفي جهات الدولة

حمد السلامة وأميرة بن طرف

في أول دوام عقب عطلة عيد الفطر سجل موظفو الجهات الحكومية، امس، التزاماً ملحوظاً، بنسبة حضور تجاوزت الـ75%، حسب جولة **القبس** في مجمع الوزارات.

ورغم التزام الموظفين بالدوام، بدت عليهم بقايا متاعب الصيام والسهر في رمضان والعيد، وكان التساؤل عن موعد انتهاء الدوام القاسم المشترك بين الكثير من العاملين، فضلاً عن الاستئذانات لمغادرة العمل والذهاب الى المنزل.

وحسب جولة **القبس** في مجمع الوزارات تمحورت أحاديث الموظفين حول الضربة الايرانية للكيان الصهيوني، وغلاء الاسعار، ومحدودية الاماكن الترفيهية في البلاد، ما يضطر الكثيرين للسفر في العطلات، فضلاً عن التطورات الأخيرة على الساحة السياسية عقب انتخابات مجلس الأمة 2024.

وكان لافتاً في بعض الوزارات ظاهرة «فطور العيد»، وكان عن طريق «قطية» بين بعض الموظفين في القسم، ودعوة جميع من في الادارة لتناول الطعام، كما عادت الحياة الى الكافيهات في المجمع وغصت بالعديد من الموظفين.

- **محور أحاديث الموظفين: الضربة الإيرانية.. الحكومة المرتقبة.. تطورات الساحة السياسية**
- **طلبة المؤسسات التعليمية التزموا.. و«التربية»: مستعدون للتعليم عن بعد في الظروف الطارئة**

حصر المتغيبين

وأكد مسؤولون في الجهات الحكومية بمجمع الوزارات ان الحضور كان جيداً، حيث التزم الموظفون بالدوام بعد الاجازه ومن غابوا لديهم اعذار «اما اجازة دورية او طبية»، لافتين إلى ان من تغيبوا، امس، سيتم حصرهم ومحاسبتهم، كما ان نسبة الاستئذانات كانت كثيرة وهو امر مشروع لأي موظف. ولفتوا إلى ان هناك جولات تفقدية لسير العمل وانجاز المعاملات دون اي تاخير يذكر، بتوصيات من الوزراء، والتأكد من حضور الموظفين واستقبالهم للمعاملات دون اي تعطيل لها.

التزام بصعة الدوام من موظفي الدولة (أرشيفية)

واشارو إلى أنه لا توجد شكاوى من تأخير المعاملات او تعطل السستم، فالامور سارت بكل هدوء وانسيابية.

الطلبة التزموا

تعليمياً، عاد الالتزام بالحضور الى مؤسسات التربية والتعليم مع انتهاء عطلة عيد الفطر، حيث انتظم الطلبة في جامعاتهم ومدارسهم امس (الاحد).

وشهدت مدارس البلاد نسبة حضور اعتيادية، في كل مدارسها، ولم تشهد سوى حالات غياب بسيطة وبمعدلها الطبيعي، كما استأنف المعلمون التدريس مع قرب انتهاء الفصل الدراسي وضرورة الانتهاء من المناهج المقررة لكل مرحلة دراسية، وذلك في ظل استعداد معظم المراحل لعقد الاختبارات الدورية، تمهيدا للاختبارات النهائية.

وطالبت وزارة التربية المناطق التعليمية بضرورة الاستعداد لأي طارئ عبر تفعيل حسابات «تيمز» للطلبة والمعلمين الجدد، في حال كانت هناك ضرورة لتفعيل التعليم عن بعد فورا، حتى لا تتعطل الدراسة.

وكان الوضع مشابها في جامعة الكويت حيث شهدت المحاضرات التزاما بالحضور من الطلبة والاساتذة في المواقع الجامعية بمدينة صباح السالم الجامعية بالشدادية، والشويخ والجابرية، كما ساد الالتزام بالحضور من قبل طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٥-٤-٢٠٢٤	٢	١٧٩٨٢

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رئيس مجلس الدولة المصري أكد في لقاء خاص عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين

المستشار عادل عزب لـ «الأنباء»: القضاء الكويتي مستقل والقضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة

■ تبادل الخبرات بين مركز الدراسات والبحوث القضائية المصري ومعهد الدراسات القضائية

■ الكويت لديها نواة لمجلس الدولة سواء من المحاكم الإدارية أو الاستئناف لقيامها بدور من اختصاصاته

أجرى الحوار: اسامة ابو السعود

المستشار عادل عزب وكبار قضاة مجلس الدولة خلال زيارتهم للكويت مع الزميل اسامة ابو السعود

أشاد رئيس مجلس الدولة المصري المستشار عادل عزب بالتعاون التاريخي بين القضاء في البلدين الشقيقين مصر والكويت. وأضاف في لقاء مع «الأنباء» على هامش زيارته للكويت مؤخرا أن القضاء المصري والكويتي مستقلان وأن التعاون المصري الكويتي في المجال القضائي قائم منذ عقود طويلة. وأوضح انه تم الاتفاق خلال الزيارة على تبادل الخبرات والتدريب المشترك بين مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة المصري ومعهد الدراسات القضائية والقانونية في الكويت. وكشف رئيس مجلس الدولة المصري عن زيارة قريبة لمجموعة من القضاة المصريين، ليطلعوا على آليات التدريب في معهد الدراسات القضائية والقانونية في الكويت، وكذلك زيارة عدد من القضاة الكويتيين لمركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة المصري، ليطلع الجانبان على أحدث نظم التدريب القضائي في البلدين. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

نبدأ من زيارتكم للكويت، وما تحمله الزيارة من أهمية في مجال التعاون القضائي بين البلدين؟

● الزيارة تؤكد مدى التعاون المصري الكويتي في المجال القضائي، وهذا التعاون موجود بين البلدين منذ عقود طويلة، وأن مجلس الدولة داعم للقضاء الكويتي وهناك دائما تبادل للخبرات والثقافات القانونية، والعديد من قضاة مجلس الدولة والقضاء المصري بمختلف درجاته يساهمون مع زملائهم في القضاء الكويتي في الفصل في المنازعات وإرساء العدالة الناجزة. إذن فالتعاون بين البلدين في المجال القضائي ليس وليد اليوم، ولكنه ممتد منذ زمن بعيد، وزيارتنا اليوم لنكمل مسيرة من سبقونا.

هل هناك بروتوكولات تعاون أو اتفاقيات تم توقيعها خلال الزيارة؟

● كما ذكرت سابقا أن التعاون بين مصر والكويت في المجال القضائي غير محدود، وبالفعل تباحثنا خلال الزيارة واتفقنا على تبادل الخبرات والتدريب المشترك بين مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة المصري ومعهد الدراسات القضائية والقانونية في الكويت.

وستكون هناك زيارة قريبة لمجموعة من القضاة المصريين في مجلس الدولة ليطلعوا على آليات التدريب في معهد الدراسات القضائية والقانونية في دولة الكويت وكذلك زيارة عدد من القضاة الكويتيين لمركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة المصري، ليطلع الجانبان على أحدث نظم التدريب القضائي في البلدين، وهذا التبادل موجود منذ إنشاء الاتحاد العربي للقضاء الإداري.

الكويت عضو مؤسس

هل الكويت عضو مؤسس في هذا الاتحاد العربي للقضاء الإداري؟

● نعم الكويت عضو مؤسس في الاتحاد العربي للقضاء الإداري، وكثير من القضاة الكويتيين والدول العربية يأتون للقاهرة للتدريب في مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة، ونحن والجانب الكويتي ملتزمون بتبادل الخبرات القانونية على مدى العقود الماضية، وهذا التزام طبيعي بيننا في البلدين الشقيقين.

تعاون مميز

وجود عدد من القضاة ووكلاء النيابة المصريين في الكويت كيف تنظرون له في إطار هذا التعاون بين البلدين؟

● هذا دليل على التعاون الوثيق بين القضاء المصري والقضاء الكويتي، وهو تعاون مميز ويضرب به المثل في كثير من الدول، فالقانون المدني أو القانون الجنائي في البلدين متقارب بشكل كبير إن لم يكن متطابقا. ففي الكويت القضاء على ثلاث درجات، وهي: المحاكم الكلية، والاستئناف، والتمييز. كما في مصر تماما: محاكم ابتدائية، ومحاكم استئناف، ومحكمة النقض، وفي مجلس الدولة المصري لدينا: المحاكم الإدارية والتأديبية، ومحكمة القضاء الإداري، والمحكمة الإدارية العليا. إذن فالاختلاف في المسميات ولكن الأساس واحد، وهي درجات تقاض متعددة، بحيث تتحقق العدالة على درجات كاملة.

مجلس الدولة في الكويت

تم تقديم أكثر من مشروع لإنشاء مجلس الدولة في الكويت أسوة بمصر وبقية الدول التي تعمل بهذا النظام، لكنه مازال مشروع قانون ولم يتم التصويت عليه حتى الآن. كيف تنظرون لذلك؟

● بالفعل، الكويت لديها نواة كبيرة لمجلس الدولة سواء من المحاكم الإدارية أو محكمة الاستئناف فهي تقوم بدور كبير من اختصاصات مجلس الدولة.

ويمكن تقنين ذلك في صياغة مشروع قانون أو صدور مرسوم أميري ويضم إليه قسم الفتوى وقسم التشريع على غرار القانون المصري.

ففي القانون المصري يتكون مجلس الدولة من ثلاثة أقسام، وهم: القسم القضائي وقسم الفتوى، وقسم التشريع، وقسما الفتوى والتشريع تضمهما جمعية عمومية واحدة وهي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، وهي أكبر تجمع قضائي في الشرق الأوسط، حيث يبحث مسائل هامة تعرض عليه.

تاريخ مجلس الدولة

ربما لا يعرف الكثير تاريخ مجلس الدولة المصري، حدثنا عن تاريخ المجلس وأهم لمحاته؟

● بالفعل، يعود تاريخ مجلس الدولة إلى عهد قديم، كان محل مناقشات لعدة سنوات حتى عام 1946، حيث صدر أول قانون بإنشائه، وأول ما أنشئ كان قسم الرأي ومحكمة واحدة فقط هي محكمة القضاء الإداري، ولم يكن لها استئناف في الإدارية العليا.

وبعد ذلك تطورت في عام 1955 حيث أنشئت المحكمة الإدارية العليا حتى صدور دستور 1971 حيث أصبح المجلس بمقتضاه مختصا بجميع المنازعات الإدارية، ولا ينقصه إلا أن يتعاون مع الدول الشقيقة بحيث يكون بها مجالس دولة على غرار مصر.

المنازعات الإدارية

ما اختصاصات مجلس الدولة؟

● الدستور المصري ينص على أن مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع أحكامه، كما يختص بالفصل في الدعاوى والطعون التأديبية، ويتولى الإفتاء في المسائل القانونية للجهات التي يحددها القانون، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تحال إليه، ومراجعة مشروعات العقود التي يحددها ويحدد قيمتها القانون، وتكون الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفا فيها، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

استقلالية القضاء

ننتقل إلى مدى استقلالية مجلس الدولة المصري عن السلطة التنفيذية، ودائما في أي دولة هناك إشكالية، وهي محاولة السلطات التنفيذية للتدخل في أعمال السلطة القضائية. بم تردون على ذلك في القضاء المصري وتحديدا مجلس الدولة؟

● يوجد بمصر ثلاث سلطات، وهي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ولا يوجد تداخل بين تلك السلطات.

كيف تنظرون للقضاء الكويتي من ناحية الاستقلالية؟

● القضاء الكويتي قضاء مستقل في أحكامه، ورجال القضاء الكويتي أيضا مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في أعمال السلطة القضائية.

أخيرا، حدثنا عن لقاء وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الكويتي وما دار خلال اللقاءات؟

● شرفنا خلال تواجدنا في الكويت بلقاء وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فيصل الغريب، وكان لقاء وديا، وتناولنا فيه أوجه التعاون بين القضاء الكويتي والمصري في كافة الجوانب، وأشاد الوزير بالمستشارين المصريين المعارين في الكويت.

وكذلك رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار د.عادل بورسلي، الذي غمرنا بمحبته، واتفقنا على زيارات قريبة لنقل الخبرات بين البلدين حيث سيزور عدد من مستشاري مجلس الدولة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وكذلك زيارة عدد من المستشارين الكويتيين مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة المصري، للاطلاع على أحدث ما توصل إليه البلدان في مجال التدريب القضائي، والذي يعد أهم ركائز النجاح.

الميكنة في كل محاكم مصر

تحدث رئيس مجلس الدولة المستشار عادل عزب خلال اللقاء عن ميكنة القضاء المصري والاستفادة من تجربة الكويت في هذا الإطار، حيث يمكن الاستعلام بالرقم القومي عن أي قضية مرفوعة من المواطن أو المقيم أو ضده وما صدر فيها من أحكام. وقال أن «الميكنة في طريقها للتعميم في كل محاكم مصر، وفي مجلس الدولة بدءا من الشهر الجاري، فمن الممكن أن يصدر الحكم من بداية إيداع العريضة حتى صدور الحكم إلكترونيا». وتابع قائلا «قطعنا شوطا كبيرا في هذا الأمر ويبقى فقط ربط فروع مجلس الدولة المنتشرة في مختلف محافظات مصر، ويصبح التحول الرقمي واقعا بإذن الله قريبا».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٥-٤-٢٠٢٤	٢	١٧٠٥٥

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

طلبت من النيابة التحقيق مع المشاركين معه في المساحات الحوارية لمحاكمتهم

«الجنايات» تقضي بحبس الجويهل 3 سنوات: لا تساهل مع العابثين بالوحدة الوطنية

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات، في جلستها أمس، برئاسة المستشار متعب العارضي، بحبس محمد الجويهل 3 سنوات مع الشغل والنفاذ، وغرامة 10 آلاف دينار، بتهمة الإساءة لقبيلة العجمان، إضافة إلى نسخ صورة من أوراق ملف القضية وإرسالها إلى النيابة العامة، لقيدها برقم جديد والتحقيق مع المشاركين في المساحات الحوارية ذاتها، وكشف بياناتهم وإحالتهم للمحكمة ومحاكمتهم جزائياً.

وذكرت المحكمة، في حيثيات حكمها أن «حماية الوحدة الوطنية في كافة المجتمعات تحتل أولوية قصوى، تسمو على غيرها من الاعتبارات، وذلك يتطلب تضافر الجهود والاصطفاف الوطني الحقيقي، للوقوف سداً منيعاً أمام كل من يتعمد نشر بذور الفتن والعداء بين مكونات المجتمع، والمساس بالأمن والسلم المجتمعي داخل البلاد، وأن الخطر الحقيقي الذي ينال من تحقيق الوحدة الوطنية والتآلف بين أبناء الوطن الواحد، هو بلا شك الاصطفاف الفئوي والقبلي والطائفي العنصري والذي يخلق حالة البغضاء والتنافر والفرقة داخل المجتمع».

وأضافت «جاءت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2012 لتؤكد الإيمان بكرامة الإنسان الذي أعزه الله منذ الخليقة، وحقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدالة والمساواة، وتحقيقاً للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى، وأن الكويت وطن جميع من يحمل جنسيتها، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو القبلية أو الطائفية أو المذهب، وأنها بجميع طوائفها ترفض كافة أشكال العنصرية التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن الاجتماعي، إقراراً منها بمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن كافة أشكال العنصرية هي تحدٍ للكرامة الإنسانية، ومن الواجب إدانة جميع ممارستها والعمل على إزالتها».

وأشارت حيثيات الحكم إلى «مراعاة ما التزمت به دولة الكويت من اتفاقيات، وخاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وهو ما يستوجب عدم التساهل مع كل من يعبث بالوحدة الوطنية ويهدد السلم والأمن المجتمعي، مما يتطلب حتماً إعمال نصوص قانون حماية الوحدة الوطنية وعقوباته الرادعة، ضد كل من يتعمد التطاول على مكونات المجتمع ونشر الكراهية والفتن والأفكار العنصرية البغيضة»، كما أن المحكمة ترى أن «تحقيق الردع العام لا يتحقق إلا بتقديم كل من شارك بإثارة الفتنة، وأسهم بإشعالها بالمشاركة مع المتهم، سواء أكان فاعلاً أصلياً أو شريكاً محرضاً على قيامها، مما يتطلب تقديم كل من شارك مع المتهم في المساحة الحوارية محل الاتهام، وارتكب أفعالاً تشكل جرائم سواء في قانون حماية الوحدة الوطنية أو غيره من القوانين الجزائية حال كشف هويته وثبوت ارتكابه للواقعة».

وخلصت إلى «أن المحكمة ترى نسخ صورة من الأوراق وإرسالها إلى جهة النيابة العامة، لقيدها برقم جديد وإجراء التحقيقات وطلب التحريات اللازمة للكشف عن بيانات الأشخاص المشاركين مع المتهم في المساحة الحوارية محل الاتهام وتقديم كل من ارتكب أفعالاً تشكل جرائم سواء في قانون حماية الوحدة الوطنية أو غيره من القوانين الجزائية لمحاكمته جزائياً».

> **إعمال نصوص قانون حماية الوحدة الوطنية وعقوباته الرادعة ضد من يتعمّد التطاول على مكوّنات المجتمع**
>
> **الردع العام لا يتحقق إلا بتقديم كل من شارك بإثارة الفتنة وأسهم بإشعالها بالمشاركة مع المتهم**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٥-٤-٢٠٢٤	٢	١٦٠٥٢

الجريدة

اعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق 2024/5/2 - قاعة 52 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2023/274 بيوع /3.

المرفوعة من: محمد عوض الدليشه العنزي.

ضد:

1 - هايف فيحان هايف الجميلي.

2 - وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري والتوثيق - بصفته.

أولا: أوصاف العقار
وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.

عقار الوثيقة رقم 2017/7120 والواقع في منطقة جليب الشيوخ - قسيمة 112 - قطعة 2 - من المخطط م/ 26641 - ومساحته 587.5م2.

** ملاحظات يوجد مخالفات

1 - زيادة في نسبة البناء في الدور الأرضي.

2 - زيادة في نسبة البناء (بلكونة) في الدور الأول إلى الدور العاشر من جهة الشارع.

3 - يوجد درج خارجي غير مطابق للمخطط.

4 - تم تقسيم دورات المياه في جميع الشقق إلى النصف ووضع دورتي مياه في كل شقة بدل من دورة مياه واحدة لكل شقة وذلك غير مطابق للمخطط.

* المعاينة:

بجلسة 14/6/2022 تم الإنتقال لمعاينة عقار النزاع والكائن في منطقة جليب الشيوخ، قطعة 2 قسيمة 112، ويحمل رقم آلي رقم 90720203، وذلك بحضور وإرشاد المدعى عليه الأول/ هايف فيحان الجميلي ووكيله/ مصطفى أحمد حاج، ووكيل المدعي/ إبراهيم محمد العنزي ووكلائه الآخرين. وتخلف عن الحضور المدعى عليه الثاني رغم صحة الإعلان، كما حضر خبير الدراية من الإدارة السيد/ خالد الخضير المستعان به من طرفنا لمعاونتنا على تنفيذ المأمورية، حيث تمت المعاينة على النحو الآتي:

1 - عقار النزاع عبارة عن عمارة سكنية حديثة التشطيب وتبلغ مساحة العقار 587.5م2.

2 - يطل العقار على شارعين ويقع في زاوية تقاطع شارع رقم 141 وشارع رقم 143، وتحد العمارة من الجوانب عمارات سكنية مأهولة.

3 - العقار يتكون من عدد عشرة أدوار ودور أرضي وسرداب، ويتكون كل دور من شقتين متماثلتين.

4 - الشقة عبارة عن صالة ومطبخ وغرفتين وحمامين وغرفة غسيل والشقق متطابقة لكل الأدوار.

5 - تتضمن العمارة غرفة حارس وعدد 2 بيت مصعد ودرجين.

6 - تبين للخبرة عدم توصيل التيار الكهربائي للعمارة وأفاد المدعى عليه الأول بأنه جار استكمال إجراءات توصيل التيار.

7 - تبين للخبرة أن أعمال التشطيب لكامل العمارة في مراحلها النهائية من أصباغ وأرضيات وألمنيوم ونوافذ وديكورات جبس للأسقف ودكتات التكييف وتمديدات الكهرباء وتم توريد مكائن المصاعد وكبائن المصاعد، وتمديدات نظام مكافحة الحريق ومرشاته، واكتمال أعمال الإنارة للعمارة (لمبات)، وتبين للخبرة تركيب البلاكات وأغطية نقاط الكهرباء، وتبين اكتمال تمديدات الصحي تغذية، وتركيب كامل الأبواب.

ثانيا: شروط المزاد:

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي 990000 د.ك (تسعمائة وتسعون ألف دينار كويتي) ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خُمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العُشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعُشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته.

ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على الشائع أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2108.

المستشار

رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٥-٤-٢٠٢٤	٤	٥٦١١

الوفيـــات

الوفيات

● **سبيكة محمود حسين العسعوسي، 65 عاماً، (شيعت)**، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97452222، النساء: العديلية، ق3، ش33، م25، تلفون: 97550998

● **ساجدة علي مطر، أرملة/ عبدالقادر خالد عبدالرحمن العبدالجادر، 76 عاماً، (شيعت)**، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99063303 - 99633006، النساء: الزهراء، ق5، ش510، منزل 3، تلفون: 99679065 - 66112204

● **وضحة حميد مجباس الشمري، أرملة/ مدلول نزال جزاع الشمري، 77 عاماً، (شيعت)**، الرجال: سعد العبدالله، ق4، ش423، م63، تلفون: 50484448، النساء: تيماء، ق3، ش1، م563، تلفون: 66824658

● **بدرية ياسين خليف، 77 عاماً، (شيعت)**، الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 96035858، النساء: الزهراء، ق8، ش814، م35، العصر فقط، تلفون: 98954914

● **سعد جزاء جابر الراجحي، 85 عاماً، (شيع)**، الرجال: العارضية، ق2، شارع خالد الجاسر، تلفون: 99666565، النساء: اشبيلية، ق1، ش115، م8، تلفون: 66666038

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»